



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم  
المدافعين عن حقوق الإنسان

## تقرير الأنشطة

النسخة المعلنة

2020

[www.emhrf.org](http://www.emhrf.org)

لقد تمكنت المؤسسة الأورو-متوسطة من تنفيذ أنشطتها ونشر هذا التقرير بفضل مساعدة مالية تلقتها من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وصندوق سيغريد راوزينغ، ومؤسسات المجتمع المفتوح، والصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، والمديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع التابعة للاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الدانمركية، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وصندوق الأخوة روكفلر والصندوق الوطني للديمقراطية.

تقع المسؤولية الحصرية عن محتوى التقرير على المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو لا يعكس بأي طريقة كانت مواقف أي من الشركاء المذكورين أعلاه.



SIGRID RAUSING TRUST



Avec la participation de



## جدول المحتويات

4	1- ملخص.....
6	2- أنشطة الدعم المالي.....
6	1-2- المنح المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد.....
8	2-2- الدعم التشغيلي لتطوير واستدامة المبادرات المحلية المعنية بحقوق الإنسان.....
15	3- أنشطة المتابعة المكثفة.....
16	4- استعراض كمي للتدخلات.....
16	1-4- تركيز الدعم.....
17	2-4- تركيز الحقوق والأنشطة.....
17	3-4- تركيز الفئات السكانية.....
17	5- قضايا تنظيمية.....
18	1-5- الإدارة الداخلية.....
18	2-5- الشراكات المالية.....
18	3-5- التقييمات الخارجية.....
19	4-5- تدقيق الحسابات.....
20	ملحق: استعراض لطلبات التمويل.....

## 1- ملخص

مع انتشار أزمة كوفيد-19، سجلت المؤسسة ازدياداً بنسبة 53% في طلبات الدعم من المنظمات والمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان الذين سعوا ليس فقط لتكثيف أنشطتهم للتصدي لزيادة انعدام المساواة الذي تواجهه الفئات السكانية الأشد ضعفاً، بل أيضاً حمايتهم من التعديلات الجديدة، لا سيما في البلدان التي استخدمت فيها السلطات هذه الأزمات كذريعة لتوسيع سيطرتها على فضاء المجتمع المدني. وفي حين ساهمت الأزمات في تقييد التجمعات الفعلية وأنشطة التعبئة في الشوارع، كانت الموارد الأساسية والتي يتم توفيرها في الوقت الملائم حاسمة الأهمية في تمكين الفاعلين من المجتمع المدني من المقاومة ومن تكثيف أنشطتهم بشكل سريع، مما حفز أشكالاً جديدة من الحماية والتعبئة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها في منطقة جنوب المتوسط.

رفعت المؤسسة مستوى الدعم المالي الذي توفره بنسبة 28%، وركزت تدخلاتها على توسيع فرص الحماية، والتصدي للظلم و عدم المساواة التي يواجهها بصفة رئيسية الشباب والنساء والأشخاص المنتمون لمجتمع الميم والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، وتمكين الجيل الشاب من فاعلي المجتمع المدني من المطالبة باحترام حقوق الإنسان. وبالمجمل، حصل 136 مدافعاً عن حقوق الإنسان (53 منهم مدافعون أفراد و 83 مجموعة أو منظمة غير حكومية) على موارد تشغيلية وسريعة لحماية أمنهم وتطوير عملهم في مجال حقوق الإنسان، وذلك بقيمة 2.3 مليون يورو. إضافة إلى ذلك، حصل أكثر من نصفهم على دعم متابعة مكثف لتوسيع الحماية الطويلة الأجل، ومجالات التعاون، والتواصل مع شركاء فنيين وماليين.

لقد هدف ما يقارب نصف تدخلات المؤسسة إلى **توسيع فرص الحماية المحلية** للدفاع عن الحقوق الأساسية بحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي في سياقات تشهد مستوى كبيراً من قمع المعارضة السلمية وحركات الاحتجاجات، سواء في الشوارع أو عبر الإنترنت. وقد زادت المؤسسة منحها الطارئة بنسبة 48% ليس فقط لحماية الأفراد الفاعلين في المجتمع المدني لضمان سلامتهم من خلال تمكينهم من الانتقال إلى أماكن أكثر أمناً، بل أيضاً تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز خدمات المساعدة القانونية والتمثيل القانوني للضحايا عندما يتعرضون لمضايقات قضائية، وتغطية التكاليف المالية والطبية عندما يصابون بجراح أو يتعرضون لصدمات. وفي سياق الاستهداف المنهجي للمحامين المعروفين وقمعهم بسبب انهمكهم في الدفاع عن النشطاء السلميين، استثمرت المؤسسة على نحو استراتيجي في دعم الجيل الشاب من المحامين كوسيلة لتوسيع فرص الحماية. وتشهد الأمثلة أدناه على توجهات هذه التدخلات ونتائجها:

داهمت قوات الأمن السورية منزل ناشطة سورية في مجال حقوق المرأة تبلغ من العمر 26 سنة، وواجهت خطراً وشيكاً بالاعتقال بعد مشاركتها في يونيو/ حزيران 2020 بتظاهرات سلمية في مدينة السويداء في جنوب غرب سوريا ضد الفساد وتدهور الظروف الاقتصادية، وقد تمكنت من الوصول بأمان إلى جنوب تركيا في 9 سبتمبر/ أيلول 2020.

تمكّن مدافع مصري عن حقوق الإنسان يبلغ من العمر 28 سنة، وهو عضو في اتحاد الطلاب من منطقة دلتا النيل، من تجنب الاعتقال على خلفية تهم ذات دوافع سياسية في مصر. وبفضل منحة تلقاها للانتقال، ينشط اليوم في تنظيم حملات عبر شبكة الإنترنت بهدف تعبئة الشباب العربي في الشتات وزيادة وعيهم بشأن وضع حقوق الإنسان في مصر.

تعاون تسعة محامين جزائريين من بجاية وسيدي بلعباس ونيزي وزو في تأسيس شبكة من المحامين لتوفير التمثيل القانوني في المحكمة لثلاثة وعشرين سجيناً سابقاً ولنشطاء تلاحقهم السلطات بسبب مشاركتهم في دعم تظاهرات الحراك الجزائري في غرب الجزائر.

استهدف حوالي ثلاثين بالمئة من تدخلات المؤسسة دعم **استدامة أنشطة المجتمع المدني في التصدي لتزايد الظلم وانعدام المساواة اللذين تواجههما الفئات السكانية الضعيفة**، خصوصاً النساء، ومجتمع الميم، والمهاجرين، والمحتجزين، والعاملين الذين لا يحملون وثائق، والأشخاص ذوي الإعاقات. وقد ركزت المؤسسة على استدامة جهودهم في مكافحة التمييز والعنف وللضغط على السلطات لتكون مستجيبة وخاضعة للمساءلة. فعلى سبيل المثال، سجلت المؤسسة زيادة بنسبة 30% في دعمها للمدافعات عن حقوق النساء وجماعات الدفاع عن حقوق مجتمع الميم، مقارنة مع عام 2019. وتشهد الأمثلة التالية على هذه التوجهات والنتائج:

تمكنت منظمة شعبية معنية بحقوق النساء من الاستجابة للزيادة الكبيرة في طلبات المساعدة، وتأمين مأوى لنساء من ضحايا العنف المنزلي أثناء أزمة كوفيد-19، وتعزيز الحركة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعات محلية ريفية في الرملة واللد ويافا في إسرائيل. وإضافة إلى توفير مساعدة ملموسة لـ 343 امرأة، وقد استغلت المنظمة الفرصة لتطلب من الحكومة أن تتصرف بسرعة بشأن الإصلاحات التي طالما طالبت بها الحركة، وذلك من خلال تنظيم أنشطة احتجاجية في الشوارع وعبر الإنترنت، وإرسال ورقة سياسات إلى الكنيست بشأن تحسين خدمات الرعاية الطارئة، وتقديم استشارات إلى جهاز الشرطة بشأن تنسيق الاستجابات للعنف المنزلي وحماية الضحايا.

رغم أن المغرب استثمر كثيراً في سياسات الهجرة، إلا أن الأجانب لم يستفيدوا من دعم الحكومة للعمال العاطلين عن العمل وللعاملين في القطاع غير الرسمي أثناء حالة الطوارئ الصحية. وعلى ضوء حالتهم شديدة الضعف، حصلت ثلاث منظمات شعبية على مساعدة لتلبية الاحتياجات الملحة ليضع مئات من الأسر، وتتراوح بين الحصول على سكن، وأغذية، ورعاية صحية. وتصدت هذه المنظمات معاً لهذه النواقص من خلال رفع توصيات بشأن تحسين إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية، والنظام العدلي، وقد حظيت هذه التوصيات باهتمام الإعلام المحلي.

تم توفير الضرورات الأساسية، والرعاية الصحية، واستشارات قانونية، ومأوى لـ 691 شخصاً من المنتمين لمجتمع الميم في لبنان، كما تم إطلاق حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لدعم رفاه أفراد مجتمع الميم الذين تأثروا بشدة من جراء الأزمة الاقتصادية، وأزمة كوفيد-19، وانفجارات مرافاً بيروت.

وختاماً، هدف أكثر من عشرين بالمئة من تدخلات المؤسسة إلى تمكين الجيل الشاب من الفاعلين في المجتمع المدني من المطالبة باحترام حقوق الإنسان. ودعمت المؤسسة مبادرات واستراتيجيات المجتمع المدني الناشئة والمبتكرة، لا سيما التي يقودها الشباب والتي تقع في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها. وسعى نهج المؤسسة إلى تشجيع تطوير استراتيجيات جديدة وحملات رقمية وإعلامية وثقافية مبتكرة تتيح للشباب والجماعات المستضعفة أو المهمشة والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان الوصول إلى المعلومات والمشاركة بفاعلية في مسائل تتعلق بالحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والعدالة والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، والتنمية المحلية. فعلى سبيل المثال، عملت بعض الجماعات الناشئة التي حصلت على دعم على إنشاء مواقع إلكترونية جديدة أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لمكافحة الرقابة، وعملت على تمكين السكان المهمشين من نقل أفكارهم المبتكرة من الهامش إلى المسار الرئيسي. وفيما يلي أدناه بعض الأمثلة عن التوجهات والنتائج التي حققها الشركاء المحليون.

عملت منصة جديدة على وسائل التواصل الاجتماعي على التحقيق بشأن أكثر من ثلاثمئة بيان وتصريح صادر عن مسؤولي الحكومة المصرية والموظفين المدنيين والسياسيين والشخصيات العامة من جميع التوجهات السياسية، وتوضيح المزاعم غير الصحيحة الواردة في هذه التصريحات، بما في ذلك إنكار حدوث الانتهاكات من قبيل الاختفاءات القسرية، أو قمع الصحفيين وشيطنة المدافعين عن حقوق الإنسان، إضافة إلى السرديات الزائفة التي تدعمها وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة بشأن حماية حقوق المرأة. وبلغ عدد متابعي المنصة 459,200 شخص في مصر في يناير/ كانون الثاني 2021.

بفضل أنشطة التوعية والتمكين المستمرة التي بذلتها منظمة مجتمع مدني محلية و التي استهدفت العاملات الزراعيات، تم إنشاء اتحاد جديد يتألف من 150 امرأة في سيدي بوزيد بتونس في 18 يوليو/ تموز. وتهدف المبادرة إلى الدفاع عن الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل للمرأة في المنطقة، حيث لا تستفيد العاملات الزراعيات من أي حماية اجتماعية أو قانونية، ويتعرضن لانتهاكات كبيرة ومخاطر وانعدام المساواة. وأقام الاتحاد الجديد شراكات مع الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

في 10 ديسمبر/ كانون الأول، نظمت منظمتان يقودهما الضحايا في لبنان مسيرة سلمية للمطالبة بتطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص المفقودين والأشخاص ذوي الإعاقة، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان للأفراد الذين أصيبوا بإعاقات جسدية نتيجة للانفجارات التي حدثت في مرافاً بيروت. وبفضل هذا العمل الجماعي، يجري العمل حالياً على تأسيس جمعية جديدة يقودها الضحايا، تتألف من أشخاص أصبحوا معوقين جسدياً بسبب الانفجارات.

بحسب مهمتها الأساسية، اعطت المؤسسة أولوية لدعم المدافعين والمبادرات غير الحكومية الذين يعانون من العزلة، وخصوصاً المستضعفين منهم. وكان 47% من المستفيدين هم من المدافعين والمنظمات المعنية بحقوق النساء وحقوق مجتمع الميم، وكان

**52%** من المدافعين الشباب (دون سن الـ 35 سنة) والمنظمات غير الحكومية التي تركز على تمكين الشباب والقيادات الشبابية. وختاماً، كان **70%** من جميع المستفيدين موجودين أو ناشطين في مناطق معزولة في بلدان المنطقة.

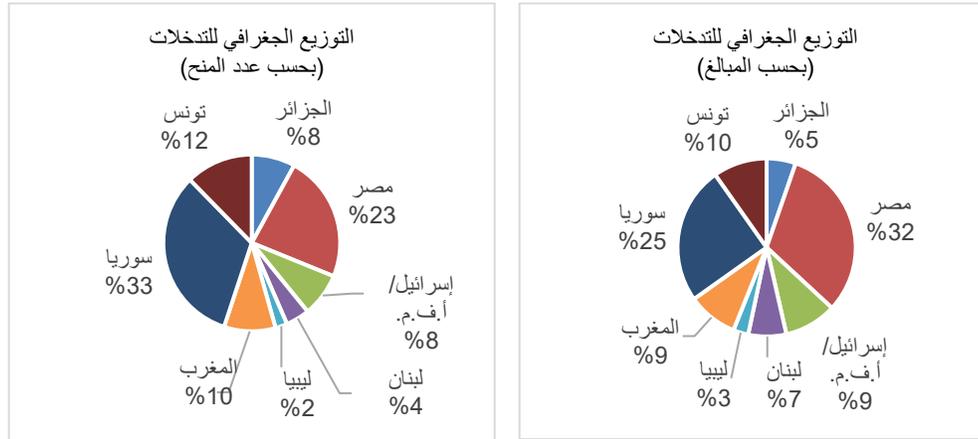
وفيما يلي أدناه عرض أكثر تفصيلاً للمجالات الرئيسية لتدخلات المؤسسة، وأنشطتها في المتابعة المكثفة، دعماً للمنظمات غير الحكومية والمجموعات والمدافعين الأفراد في المنطقة.

## 2- أنشطة الدعم المالي

خصصت المؤسسة، بالمجمل، دعماً مباشراً لـ 138 فرداً ومجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والمعرضين للخطر أو ممن يواجهون صعوبات، وذلك لمبادرات ناشئة أو مبتكرة أو حساسة تهدف إلى تطوير القيادات النسائية والشبابية، وتعمل في مناطق نائية وتواجه صعوبات في كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان وسوريا.<sup>1</sup>

47% من التدخلات المباشرة للمؤسسة حصلت في سياق حالات طارئة لحماية حياة المدافعين وسلامتهم وحماية قدرة التحمل لمنظمات المجتمع المدني المهتدة.

وكما هو موضح في توزيع المنح الوارد أدناه، ما زالت الجهات الفاعلة من المجتمع المدني السوري والمصري تمثل حصة كبيرة من المستفيدين من المؤسسة، وذلك بسبب الظروف القاسية لممارسة أنشطة حقوق الإنسان، مع ذلك تعززت التدخلات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (بنسبة 43%)، وفي تونس (بنسبة 61%)، وفي المغرب (بنسبة 71%)، وفي لبنان (بنسبة 129%) مقارنة بعام 2019:



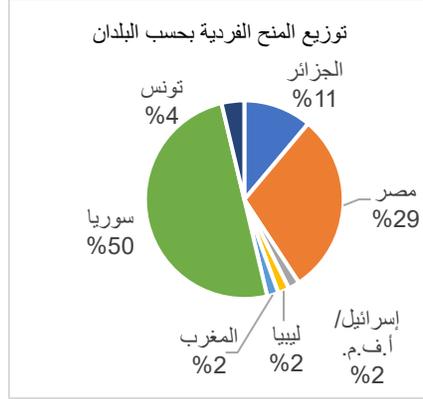
يتوزع الدعم على فئتين رئيسيتين: التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد، والدعم التشغيلي لتطوير ودعم استدامة المبادرات المحلية المعنية بحقوق الإنسان.<sup>2</sup>

## 1-2- المنح المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد

<sup>1</sup> بناءً على إجراءات العناية الواجبة، التي شملت 761 طلباً واستفساراً بشأن التمويل تلقتها الأمانة العامة، وذلك وفقاً لمعايير الاختيار، قرر مجلس أمناء المؤسسة تخصيص دعم مباشر لـ 18% من الطلبات التي تم استلامها. وكان 1% من المستفيدين من المؤسسة هم أعضاء في الأورو-متوسطة للحقوق، التي أسست المؤسسة، انظر المرفق 1.

<sup>2</sup> أنشأت المؤسسة آليتين للاستجابة قدر الإمكان بمرونة لتلبية الاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون، وهما: آلية للدعم المستعجل التي يقرر مجلس الأمناء من خلالها تخصيص منح بقيمة 5,000 يورو (إضافة إلى نسبة أقصاها 20% للنفقات التشغيلية، أي ما تصل قيمته الإجمالية إلى 6,000 يورو)، خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام؛ وآلية قائمة على المشاورات العادية لأعضاء المجلس في اجتماعاتهم السنوية، وينظر من خلالها في طلبات تصل قيمتها إلى 60,000 يورو.

في عام 2020، قدمت المؤسسة دعماً مستعجلاً لحماية سلامة 53 مدافعاً فرداً (30% من مجمل الدعم إستفاد منه مدافعين عن حقوق النساء وأفراد مجتمع الميم، و54% من مجمل الدعم إستفاد منه مدافعين تقل أعمارهم عن 35 سنة) وأفراد أسرهم. وتم تخصيص هذه المنح استجابة لتهديدات، أغلبها في سوريا ومصر والجزائر، حسيما هو موضح في الرسم البياني الوارد أدناه. وقد هدفت إلى تمكين المدافعين وأفراد أسرهم، من إستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والتفكير في وسائل لمواصلة أنشطتهم في المستقبل، مع العلم أن 63% من المدافعين وأفراد أسرهم الذين استفادوا من دعم المؤسسة متواجدين في مناطق معزولة.



وبصفة محددة، غطى هذا الدعم الانتقال الفوري والمؤقت للمدافعين إلى الخارج (54%)، والانتقال الداخلي وتغطية الاحتياجات الأساسية في مناطق أكثر أمناً في البلد الأصلي (33%)، والتكاليف الطبية والدعم النفسي الاجتماعي (10%)، والمساعدة القانونية للطنن في الاحتجاز التعسفي (3%).

علاوة على ذلك، تابعت المؤسسة متابعة حثيثة وضع هؤلاء المدافعين بغية تأمين أشكال دعم إضافية لهم. وقد نسقت تدخلاتها المستعجلة دعماً لـ 37% من المستفيدين، مع شركاء نفذوا أنشطة تضامن (مناشدات عاجلة، رسائل دعم لطلبات اللجوء وإعادة التوطين، ومهمات لمراقبة المحاكمات، واجتماعات مع مسؤولين، إلخ)؛ وساعدت 10% من المدافعين في الحصول على دعم تكميلي، كما ساعدت 6% منهم في الحصول على خدمات إعادة تأهيل، وفرص تدريب وزمالة.

بالمجمل، كانت نتائج منح الحماية هذه مشجعة:

- في 75% من الحالات، من المرجح أن المنح وأنشطة المتابعة أنقذت أرواح المدافعين وأتاحت لهم التعافي من مشاكل صحية شديدة أو النجاة من المضايقات أو الاعتقال أو القصف. فعلى سبيل المثال، احتُجز مدافع سوري لمدة 8 سنوات في سجن صيدنايا وسجن السويداء بسبب مشاركته السلمية في حركة الاحتجاجات في داريا في عام 2011، وقد تمكن بعد الإفراج عنه من الحصول على علاج طبي لمشاكل صحية في القلب والجهاز الهضمي إضافة إلى علاج نفسي من القلق والتوتر واضطراب النوم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان 35% من المدافعين الذين حصلوا على دعم، خصوصاً السوريين والمصريين، قد طلبوا اللجوء والحصول على حماية طويلة الأجل في الخارج.
- في 13% من الحالات، ساعد الدعم المخصص على تطوير مهارات المدافعين، خصوصاً عند انتقالهم إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، تمكن رئيس جمعية مصرية كان يواجه تهديدات أمنية مستمرة وفُصل من عمله تعسفاً، من التسجيل في برنامج ماجستير في السياسة العامة، وذلك في بريطانيا في خريف عام 2020. ويأمل الناشط في إستثمار المعرفة التي سيكتسبها لبناء دائرة سياسات في الجمعية التي يعمل فيها. وإلتحق ناشط سوري آخر، والذي تنظر السلطات الفرنسية في طلب لجوء قدمه، بكلية الأدب واللغات بينما يتحرى إمكانية تشكيل جمعية في الشتات للدفاع عن الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة للسجناء السابقين الذين احتجزتهم الجماعات المسلحة في سوريا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان 37% من المدافعين الذين حصلوا على دعم قد تمكنوا من الحصول على مصدر دخل ثابت.

• أخيراً وليس آخراً، كانت المنح ذات أهمية حاسمة في مساعدة 57% من المستفيدين في استئناف عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان سواء في بلدانهم أو في الخارج. فعلى سبيل المثال، تمكن شخص تعرض لاعتداءات ومضايقات قضائية مستمرة بسبب عمله في تمثيل الفاعلين في المجتمع المدني أمام المحاكم من تجنب الاعتقال التعسفي وتطوير أنشطته المهنية في مصر، مما أتاح له مواصلة تقديم الاستشارات القانونية المجانية لأسر ضحايا الحراك والفاعلين من المجتمع المدني الذين يواجهون ملاحقات قضائية تعسفية. كما أنه يُعدُّ كتاباً عن ناشط توفى في الاحتجاز، والذي يوضح سجله القضائي في السجن الإساءات التي ارتكبتها القضاء والأجهزة الأمنية في الجزائر.

مع ذلك، يجب ألا تخفي هذه النتائج المصاعب الإضافية التي نشأت عن الجائحة والتي عانى منها العديد من المدافعين الذين حصلوا على الدعم. إذ لم يتمكن المدافعون المعرضون للخطر من الانتقال إلى الخارج سعياً إلى الأمان، بسبب القيود المفروضة على السفر، كما تم تعليق النظر في طلبات اللجوء، وازدادت صعوبة العثور على عمل، مما أثر بشدة ليس فقط على الحماية طويلة الأجل، بل أيضاً على رفاه المدافعين وأسرهم. وعلى سبيل المثال، قرر العديد من المدافعين الذين تلقوا الدعم إيقاف نشاطهم، على الأقل مؤقتاً، خشية من تعرضهم للانتقام في بلدانهم. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن أحد المدافعين الذين تلقوا الدعم قد توفى، للأسف، بسبب مشاكل صحية طويلة الأجل.

## 2-2- الدعم التشغيلي لتطوير ودعم استدامة المبادرات المحلية المعنية بحقوق الإنسان

بينما عملت المؤسسة على تكييف التدخلات مع الديناميات الوطنية المختلفة، لقد قامت بتوفير دعماً تشغيلياً، ضمن طلبات مستعجلة وأخرى عادية،<sup>3</sup> لـ 83 مبادرة للمجتمع المدني للنهوض بحقوق الإنسان ومعالجة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي. 91% من هذه المنح غطت التكاليف التشغيلية، والتي تعتبر أساسية لتمكين المنظمات من تكييف أنشطتها مع السياسات ومع الاحتياجات التي عبّرت عنها المجتمعات المحلية، ولتطوير مستواها المهني وآفاق استدامتها.

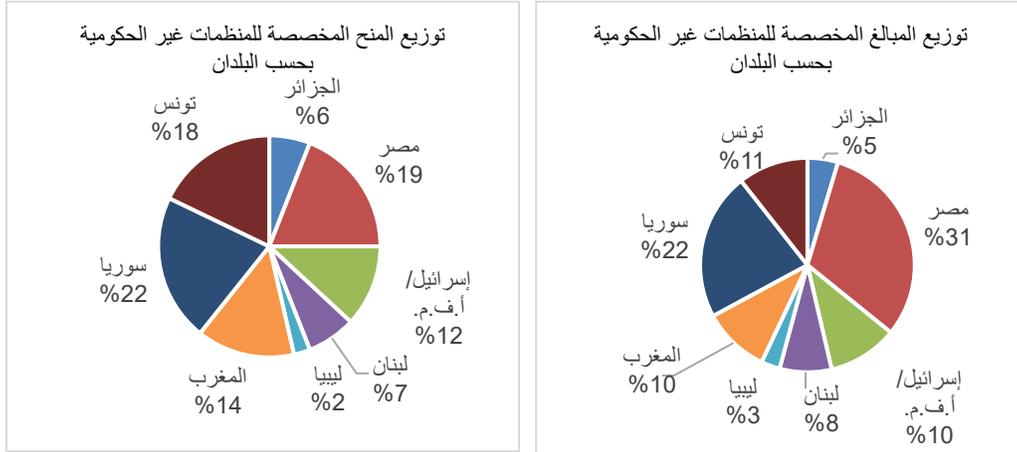
وكان الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو مساعدة المستفيدين في تطوير مبادرات جديدة (30% من المنح) والتعامل مع قضايا حساسة أو مبتكرة (32%)، وتعزيز القيادات النسائية والشبابية (30% و 33% على التوالي) إضافة إلى المحافظة على أنشطتهم في البلدان التي فرضت قيوداً على حرية التجمع (40%) واستدامة المستفيدين الذين يعملون في مناطق معزولة<sup>4</sup> (74%).<sup>5</sup>

ويوضح الرسم البياني أدناه مواقع الأنشطة التي نفذها الشركاء المحليون للمؤسسة.

<sup>3</sup> حصلت 13 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني الـ 83 على منح مستعجلة للتغلب على أوضاع سياسية ومالية غير متوقعة.

<sup>4</sup> تشير عبارة "منطقة معزولة أو نائية" إلى مناطق خارج العاصمة والمراكز الحضرية الكبرى في البلد المعني، وتتسم هذه المناطق بغياب أو ضعف الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية الأساسية، حيث يكون المجتمع المدني والحياة الثقافية والأنشطة المدنية ضعيفة أو سيئة التطوير.

<sup>5</sup> تم توزيع عدة تدخلات على أكثر من فئة واحدة بغية توفير لمحة إحصائية شاملة لتدخلات المؤسسة.



لقد سعت المؤسسة تحديداً إلى الإستجابة للاحتياجات الملحوسة التي أعرب عنها الفاعلون في المجتمع المدني في السياقات الموضحة أدناه.<sup>6</sup>

## 1-2-2- المحافظة على مبادرات المجتمع المدني السوري لتمكين الضحايا من ضمان حقوقهم

دعمت المؤسسة 18 مبادرة للمجتمع المدني السوري<sup>7</sup> لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جميع أطراف النزاع، ووفرت مساعدة لتمكين السكان المستضعفين والضحايا، خصوصاً النساء،<sup>8</sup> لضمان حقوقهم وإنهاء الإفلات من العقاب في سوريا والبلدان المجاورة.

وكان التركيز المحدد للمنح على النقاط التالية:

- تطوير منصات إعلامية تفاعلية وعمل توثيقي يغطي القضايا الحقوقية وانتهاكات الحق في السكن والأرض والملكية، وحقوق المرأة، والاختفاءات القسرية، إضافة إلى الكشف عن رجال الأعمال المتورطين في الانتهاكات وشبكات النظام الحاكم.
- تمكين الناجين من الانتهاكات من تشكيل جمعيات ليتمكنوا من سرد قصصهم، وجمع الأدلة، والدعوة إلى إنهاء الإفلات من العقاب.
- تمكين السكان المحليين والسكان المهجرين في شمال سوريا، وخصوص النساء والشباب، من معرفة حقوقهم والتعبير عن مطالبهم والمشاركة في الحياة العامة.
- حماية حقوق السكان اللاجئين المستضعفين في تركيا ولبنان من خلال توثيق الإنتهاكات، وأنشطة الدعم والمناصرة.
- تمكين شبكات المجتمع المدني في مجال منع النزاعات وبناء السلام وتشجيع إقامة مجتمع ديمقراطي وتعددي في سوريا ما بعد النزاع.

## 2-2-2- تعزيز قدرة المجتمع المدني المستقل في مصر على الصمود

واصلت المؤسسة تركيز تدخلاتها على تعزيز قدرة حركة المجتمع المدني المستقل في مصر على الصمود من خلال مساعدة منظمات حقوق الإنسان في حماية وجودها وتأثيرها في الوطن وفي الخارج،<sup>9</sup> وتمكينها من مواصلة مساعدة ضحايا القمع وتوثيق الانتهاكات، إضافة إلى تطوير مبادرات مبتكرة لتوسيع قاعدة الدعم لحركة المجتمع المدني.

<sup>6</sup> لا يوفر هذا القسم تفاصيل حول التدخلات في ليبيا بسبب عددها الصغير. إضافة إلى ذلك، لم تُخصص أي منح لمبادرات المجتمع المدني في الأردن، ويعود ذلك بصفة رئيسية لتوافر مصادر تمويل أخرى للفاعلين في المجتمع المدني في البلاد.

<sup>7</sup> 50% من المنح دعمت مبادرات تعمل داخل سوريا فقط، خصوصاً في المحافظات الشمالية الغربية (39%).

<sup>8</sup> 44% من تدخلات المؤسسة في سوريا ركزت تحديداً على حماية النساء وتمكينهن.

<sup>9</sup> عمد 50% من المستفيدين المصريين من الدعم المالي، أو 8 من 16، إلى تسجيل منظماتهم في الخارج أو نقلوا عملياتهم إلى الخارج لأسباب أمنية، مما مكّنهم من تطوير فرص جديدة في مجال التوعية والتشبيك والمناصرة.

دعمت المؤسسة 16 مبادرة تسعى إلى:

- توسيع شبكات الدعم المحلية لضحايا الاعتقالات التعسفية والانتهاكات، خصوصاً المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء المناصرين للديمقراطية، وطلاب الجامعات، والمدونين والصحفيين، والعمال، والمهاجرين واللاجئين، وضحايا التعذيب، وضحايا الاحتجاز التعسفي والإعدام، بالإضافة إلى الناجيات من العنف. وتهدف شبكات الدعم هذه إلى توفير خدمات قانونية مجانية وتمثيل قانوني أمام المحاكم الاستثنائية والمدعين العامين، وكذلك إعادة التأهيل.
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات القانونية التعسفية، وذلك للمحافظة على الذاكرة، وإذكاء وعي الجمهور والمجتمع الدولي بشأن سجل الدول في مجال حقوق الإنسان.
- رعاية المبادرات المبتكرة، خصوصاً في مجال الحريات الإعلامية والرقمية، لمكافحة الرقابة والمعلومات المضللة، وتوسيع قاعدة الدعم لحركة المجتمع المدني.

### 2-2-3- تعزيز المجتمع المدني في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والدفاع عن حقوق الفلسطينيين

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ركزت المؤسسة تدخلاتها على تمكين منظمات المجتمع المدني من التصدي للتزايد الكبير في العنف ضد السكان المستضعفين، خصوصاً النساء والمهاجرات،<sup>10</sup> وفي الوقت نفسه المحافظة على توجهها الاستراتيجي في التصدي للانتهاكات المستمرة لحقوق الفلسطينيين.

وتتلخص مهمات المنظمات غير الحكومية التي حصلت على دعم المؤسسة، فيما يلي:

- توسيع أنشطة الدعم القانوني والنفسي والمادي وفي مجال المناصرة بهدف حماية النساء من العنف وتمكينهن من المطالبة باحترام حقوقهن ضمن مجتمعاتهن المحلية في تل أبيب وحيفا والرملة واللد ويافا وأريحا وغزة.
- توثيق الانتهاكات ضد القاصرين الفلسطينيين المحتجزين من قبل القوات الإسرائيلية، والتوعية بشأنهم في المجال العام في إسرائيل.
- حماية حقوق الفلسطينيين في أراضيهم ومنازلهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبسبل عيشهم من خلال الأنشطة القانونية والتعبئة غير العنيفة للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- سد الفجوات التاريخية الكبيرة المرتبطة بالنكبة، والانتهاكات المستمرة ضد حقوق الفلسطينيين، وحق العودة، وذلك في المجال العام في إسرائيل، وإزاء المعلمين والطلاب.

### 2-2-4- دعم الجمعيات في التصدي لانعدام المساواة وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة في تونس والمغرب

واصلت المؤسسة إيلاء الأولوية لتعزيز العمليات الأساسية لجمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، خصوصاً التي تعمل في مناطق معزولة،<sup>11</sup> لمواجهة أوجه عدم المساواة وتمكين الفئات السكنية المغبونة، خصوصاً الشباب والنساء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقات، لتمكينهم من المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. إضافة إلى ذلك، دعمت المؤسسة مبادرات تهدف إلى رصد العمليات الانتقالية وفي الوقت نفسه تعزيز مجالات الحوار بين الأوساط الأكاديمية والفاعلين في المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية.

وتحديداً دعمت المؤسسة 13 مبادرة تونسية و14 مبادرة مغربية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة:

- تمكين الشباب من المشاركة الديمقراطية وفي الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وتقوية مشاركتهم في مراقبة السياسات العامة والإدارة المحلية في مناطق قفصة وبنو عروس وسليانا وسيدي بوزيد والقصرين (تونس)، وفي الرباط وسلا والقنيطرة ودرعة وتافيلالت وجهة الشرق.
- توسيع أنشطة الدعم، والأنشطة الثقافية والفنية الهادفة إلى مكافحة العنف ضد النساء وتمكينهن من أداء دور فاعل في المجال العام في مناطق توزر (تونس)، والرباط وسلا والقنيطرة وفاس ومكناس وخنفارة وكلميم وادي نون (المغرب).
- حماية واحترام حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ومناصرتها، بمن فيهم العاملات المنزليات، في المغرب.

<sup>10</sup> ركز 60% من تدخلات المؤسسة تحديداً على حماية النساء من ضحايا العنف أثناء أزمة كوفيد-19.

<sup>11</sup> يمثلون 63% من الشركاء المحليين للمؤسسة في تونس والمغرب.

- بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقات لتعزيز احترام حقوقهم في المغرب.
- متابعة ورصد عملية التحول الديمقراطي في تونس وتعزيز جهود المجتمع المدني في إصلاح القانون الانتخابي ونظام الانتخابات وقطاعات الصحة والاقتصاد والقطاع الاجتماعي.
- توفير مساحات للتفكير والحوار حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بين الأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك دوافع نشأة حركة حقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها، فيما يتعلق بالعلاقات بين الدين والسياسة، و مواضيع أخرى.

## 2-2-5- توسيع دعم المجتمع المدني للسكان المستضعفين للمطالبة بحقوقهم في لبنان

زادت المؤسسة دعمها للفاعلين في المجتمع المدني اللبناني لتجنب تقلص الدعم وسط الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية غير المسبوقة، والتي تفاقمت من جراء الجائحة وانفجارات مرفأ بيروت. وقد هدف هذا الدعم بصفة رئيسية لتلبية احتياجات السكان الأشد تأثراً، خصوصاً أسر المفقودين، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأشخاص المنتمين لمجتمع الميم، وفي الوقت نفسه تمكينهم للمطالبة باحترام حقوقهم.

دعمت المؤسسة 5 مبادرات تسعى إلى:

- تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات العاجلة في مجال السكن والدعم النفسي والاستشارات القانونية للأشخاص المنتمين لمجتمع الميم وحماية حقوقهم وعافيتهم أثناء الإغلاق العام لأسباب صحية وفي أعقاب انفجارات مرفأ بيروت.
- المحافظة على ذاكرة المفقودين، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من إعداد قاعدة لخطة مناصرة بقيادة الضحايا للسعي للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.

## 2-2-6- حماية حقوق المجتمع المدني بحرية التعبير وتكوين الجمعيات في الجزائر

دعمت المؤسسة خمس مبادرات للمجتمع المدني الجزائري، بما في ذلك في الشتات، لتوفير مساعدات مادية وتمثيل قانوني لسجناء الضمير وحماية فضاء حرية التعبير والتجمع، خصوصاً للشباب، في المناطق المعزولة.

وكان التركيز المحدد للمنح:

- توفير مساعدة مالية وقانونية للفاعلين في المجتمع المدني الذين يواجهون إجراءات قضائية تعسفية واحتجاجات، خصوصاً في المناطق النائية، بسبب مشاركتهم السلمية في حركة الحراك الاحتجاجية أو دعمها.
- التوعية بالمواطنة وحقوق الإنسان وتمكين الشباب من التعرف على الواقع المعاش، والمطالبة باحترام حقوقهم من خلال إنتاج الأفلام الوثائقية.
- تعزيز أمن الاتصالات للفاعلين في المجتمع المدني، والتبادل بين الفاعلين الناشئين والتقليديين في الحركة الاجتماعية.

رغم أنه ما زال من المبكر الإبلاغ عن جميع النتائج التي حققتها المنظمات غير الحكومية، إذ أن عدة شراكات ما زالت جارية، يمكن تسليط الضوء على عدد قليل من النتائج التي حققها الشركاء المحليون للمؤسسة، والتي أفادت هذه المنظمات بأنها وصلت إلى أكثر من عشرة آلاف مستفيد مباشر، من بينهم 51% نساء، وأكثر من ثمانية ملايين مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي:

**تم إنتاج ثلاثة آلاف تقرير وفيديو وفيلم وثائقي للكشف عن الحقيقة ومكافحة الرقابة والسعي لتحقيق العدالة وفتح حوارات حول قضايا حقوق الإنسان.**

- في بدايات أغسطس/ آب، نشرت منظمة مجتمع مدني سورية كتاباً مؤلفاً من 310 صفحات بعنوان "شبكة رجال الأعمال لتمويل النظام السوري والتحايل على العقوبات الدولية". وصدر أكثر من 70 تقرير إعلامي يغطي إصدار الكتاب، واجتذبت مواد الترويج للكتاب ومحتوياته أكثر من 7 ملايين مشاهدة على الإنترنت.
- نشرت مبادرة جديدة معنية بالحقوق الرقمية والحق في الخصوصية أربعة تقارير تتناول الرقابة المنهجية على الإنترنت في مصر بزعم حماية الآداب العامة، ولكن هذا القانون طُبقت لتبرير حملة قمع ضد المحتوى على الإنترنت، ولحجب المواقع، وحجب الأخبار حول الصفقة التي أبرمت مع شركة سانديف، وهي شركة لتطوير البرمجيات والمعدات لفرض الرقابة على الإنترنت. وقد أتاحت هذه الأبحاث رفع شكاوى للطعن في دستورية المادة 25 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

المصري (رقم 2018/175)، والذي استخدمته النيابة العامة لسجن نساء على خلفية "انتهاك قيم الأسرة في مصر"، بسبب ظهورهن على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، وغالباً على موقعي تيك توك ويوتيوب.

- أنتج ثمانية فاعلين شباب من المجتمع المدني الليبي ثلاثة أفلام سينمائية ووثائقية لتوثيق الواقع الليبي، وقد تم عرضها خلال عرض عام في سينيمدار في قرطاج بتونس في مارس/ آذار. ويتبع أحد هذه الأفلام، وعنوانه "يداً بيد" شاب ناشط اسمه أحمد يكافح من أجل المواطنة الفاعلة في ليبيا، مما يثير إما شعوراً بعدم الفهم أو التعاطف ضمن مجتمعه.
- وثقت جماعة **مصرية** معنية بحقوق الإنسان الاعتقال التعسفي لحوالي ألفي متظاهر سلمي وعابري طريق احتجزتهم السلطات في ثمانين محافظات ما بين 20 سبتمبر/ أيلول و10 أكتوبر/ تشرين الأول، بسبب التظاهر ضد قرار الحكومة بفرض غرامات باهظة على "الأبنية غير المرخصة".
- انطلقت في أغسطس/ آب منصة توثيق شاملة حول الحقيقة والمساءلة بخصوص الثورة المصرية وتبعاتها، وهي تتألف من نبذات عن الجرحى، والأحداث اليومية للثورة على مدار 11 يوماً، والخط الزمني للاعتصامات وتفريقها، والإصابات والمحاكمات، وسجلات الدعاوى القضائية، ومعلومات أخرى. وقد أتيحت إمكانية الوصول إلى هذه المنصة لأكثر من مئة أكاديمي ومركز فكري وعشرين من قادة المجتمع المدني للمحافظة على الذاكرة ودعم مبادرات الأبحاث والمساءلة.

تم تحديد وتوثيق 182 حالة اختفاء قسري في سوريا بين شهري مايو/ أيار ويوليو/ تموز، ومعظمها من محافظتي إدلب وحماة، وكذلك من دمشق، واللاذقية وحلب والرقة. وتمت مشاطرة هذه الحالات مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسوريا (IIIM) للكشف عن مصير الضحايا والشروع في دعاوى جنائية لجلب المسؤولين عن الاختفاءات القسرية أمام العدالة.

- سينتهي العمل قريباً على إنشاء سجلات رقمية حول الأشخاص المفقودين أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وحول نضال عائلاتهم، وهي تتضمن معلومات وصفية. وفي هذه الأثناء، قامت مجموعة ناشئة من المجتمع المدني بجمع إفادات وقصص من 214 فرداً ممن فقدوا أقاربهم نتيجة لانفجارات مرفأ بيروت. وتهدف هذه المبادرات المختلفة، والتي تتشابه أهدافها، إلى المحافظة على الذاكرة بشأن الأشخاص المفقودين، والسعي لمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة.
- صدر في بدايات 2021 العدد الأول من مجلة معنية بحقوق الإنسان يشارك في إعدادها أكاديميون من المغرب، وممثلون عن مؤسسات وعن المجتمع المدني. وكُرِّس هذا العدد الأول "حركة حقوق الإنسان في المغرب: الأصول والتحديات"، ويتضمن تحليلات لديناميات المجتمع المدني ويوفر مجالاً للحوار والتأمل بين الأكاديميين والفاعلين في المجتمع المدني في البلد.

تم تقديم مساعدة قانونية، وتمثيل قانوني، ودعم مادي ونفسي، وخدمات إعادة التأهيل لأكثر من ألفي ضحية من ضحايا الانتهاكات في المنطقة، خصوصاً نشطاء حقوق الإنسان ومناصري الديمقراطية إضافة إلى النساء الناجيات من العنف.

- تم توفير استشارات قانونية وتمثيل قانوني مجاني لـ 628 ناشطاً مناصراً للديمقراطية، ومدافعاً عن حقوق الإنسان، ومدوناً، وصحفيّاً، وفرداً من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، واللاجئين الذين احتُجزوا تعسفاً وأدينوا في أكثر من 150 دعوى قضائية في مصر. وقد جرت أنشطة الدعم هذه أمام محاكم متنوعة (المحكمة الدستورية العليا، ومحكمة النقض، ومحاكم الجنايات، ومحاكم الجرح، ومحاكم الإرهاب، ونيابة أمن الدولة)، وذلك في 17 محافظة، هي القاهرة والحيزة والسويس وبورسعيد والقليوبية والإسكندرية والشرقية وبنى سويف وأسيوط وأسوان والمنصورة والإسماعيلية والبحيرة والدقهلية وقنا والغربية وكفر الشيخ. وبفضل هذه المساعدة، تم الإفراج عن 166 متظاهراً سلمياً وعابري سبيل ممن اعتُقلوا في شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول على أن يتواصل التحقيق بشأنهم بعد الإفراج عنهم. كما أفرج عن عشرة لاجئين سودانيين كانوا قد اعتُقلوا في أكتوبر/ تشرين الأول بسبب مقتل طفل يبلغ من العمر 12 سنة بعد أن تعرض للطن، وذلك حتى انتهاء التحقيقات. وفي أغسطس/ آب، استبدلت عقوبة السجن بدفع غرامة لمدير منظمة معنية بحقوق الإنسان كان قد صدر بحقه حكم بالسجن لمدة عدة أشهر بتهمة إدارة منظمة غير مسجلة. كما اعتُقل محامي حقوق إنسان على خلفية مواد نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو إلى الإفراج عن السجناء المصريين أثناء انتشار كوفيد-19، وقد أفرج عنه كإجراء احتياطي. بيد أن النيابة العامة قررت توجيه اتهامات جديدة لعدة أفراد ممن أفرج عنهم، ضمن عملية تُعرف بـ "تدوير الدعاوى القضائية" لتجنب الإفراج عن النشطاء عندما تتجاوز مدة احتجازهم قبل المحاكمة مدة السنتين المنصوص عليها في القانون.

- بفضل خدمات التمثيل القانوني، أفرج عن معلمين ونشطاء كانوا قد اعتُقلوا بسبب تظاهروهم ضد قيام الجيش الإسرائيلي بإغلاق نقطة دخول تسفياً في سويسة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.
- حصلت 921 ضحية من ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة ومن النساء ضحايا العنف البدني والجنسي في مصر على دعم نفسي.
- استضاف مركز أمن جديد في سلا بالمغرب عشر نساء من الجنسية الفلبينية وضحايا الإتجار، وقد تم تزويدهن بدعم للصحة البدنية والعقلية.
- حصلت 653 امرأة فلسطينية من الأمهات اللواتي يعلن أسرهن بمفردهن، والعاملات المنزليات من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء أزمة كوفيد-19، على استشارات من خلال خط ساخن للطوارئ يعمل على مدار اليوم في إسرائيل، وذلك لتلبية الزيادة في الطلب على هذه الخدمات والتي بلغت 40%. كما تم تطوير مبادرة تجريبية لتقديم الخدمة عبر تطبيق دردشة بالهواتف الذكية، وتم تدريب متطوعين للتحقق من عدم حرمان أي امرأة محتاجة للخدمة. وقد ساهم الدعم الحاسم الذي قدمته المنظمة وإمكانيتها في الوصول إلى النساء المستضعفات وضحايا العنف، في إساءة المشورة للبلديات التي كلفت المنظمة بأن تصبح جزءاً من الاستجابة لإدارة الأزمة.

تم تنظيم حوالي منتي فاعلية تثقيفية، غالباً باستخدام الوسائل الرقمية أثناء الجائحة، للمحافظة على الحوار بشأن المواطنة وحقوق الإنسان ولتمكين آلاف الأشخاص القاطنين في المناطق النائية، خصوصاً الشباب والنساء، من المطالبة بحقوقهم وأداء دور أكبر في المسائل المتعلقة بالتنمية، والعدالة بين الجنسين، والتماسك الاجتماعي، والحكم الرشيد على المستوى المحلي.

- بفضل مبادرة محلية من المجتمع المدني، شارك أكثر من ثلاثة آلاف شخص من منطقة جهة الشرق بالمغرب، وكان 65% منهم نساء، في حوار عبر الإنترنت في يوليو/ تموز مع ممثلين عن المجلس الإقليمي، بما في ذلك النائب الأول للرئيس، ورئيس لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورئيس هيئة مصالح الشباب، وذلك لمناقشة السياسات المحلية العامة التي تستهدف الشباب وتنفيذها على المستوى المحلي. وكانت هيئة مصالح الشباب قد تأسست بموجب دستور عام 2011، وتم تقديمها للناس، خصوصاً الشباب، للتعرف على كيفية تنظيم الحياة المؤسسية، وعلى هيئات اتخاذ القرار المفتوحة أمامهم. وقد أرسل العديد من المشاركين طلبات للحصول على معلومات وللمشاركة في اجتماعات بعد هذا الحوار الأولي.
- جرى في شمال غرب سوريا تنظيم 69 فعالية بعضها معني بالتوعية وأخرى معنية بوسائل لتوليد الدخل (من قبيل تنظيم نادي سينمائي، ودروس في إجادة القراءة والكتابة، وتدريبات شطرنج، ومعارض فنية، ودورة تصفيف شعر، ودورة خياطة ونسيج، وحرف يدوية، وإسعافات أولية)، وذلك لتخفيف معاناة 2,518 شخصاً من الضحايا المتأثرين بالحرب والسكان المهجرين المستضعفين، ولتعزيز التماسك الاجتماعي بين سكان المنطقة. وقد استُخدمت هذه الأنشطة كقنوات دخول لتمكين النساء لمعرفة حقوقهن والمشاركة في القضايا العامة في أعزاز، والباب، وسلقين، والجانودية، ومعرفة مصرين، وإدلب، وكفر تخاريم، وبنش. فعلى سبيل المثال، تم تنظيم أنشطة لسرد القصص وإجراء حوارات جماعية حول العنف المنزلي والزواج المبكر وقضايا الميراث، وقضايا أخرى، شارك فيها المهجرون داخلياً والسكان المحليون مما أتاح للنساء الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والحصول على الدعم البدني والنفسي الضروريين. كما أتاح لهن ذلك التفكير في المشاركة أكثر في الحياة العامة واتخاذ القرارات، خصوصاً في سلقين، حيث تم تنظيم اجتماعين مع المجلس المحلي في أغسطس/ آب 2020 لمناقشة طرق إدماج المهجرين وتأسيس مكتب لشؤون النساء في المجلس المحلي.
- بدأ 13 شاباً جزائرياً تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة ممن شاركوا في حركة الاحتجاجات في المدن الرئيسية من المناطق الوسطى والغربية والشرقية، بمشاطرة أرائهم وخبراتهم في إطار حركة الاحتجاجات من خلال إنتاج أفلام وثائقية في يناير/ كانون الثاني 2021.
- عملت جمعية تونسية على تعزيز تعاونها مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وحصلت في أغسطس/ آب على ترخيص لتشغيل محطة إذاعية جديدة ' إذاعة تالة إف إم' بث برامج تهدف إلى التوعية بالقضايا الحقوقية وتعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

تشكلت تحالفات متنوعة للمجتمع المدني؛ كما تم تطوير وسائل وحملات وحجج للمناصرة بغية إعلاء صوت السكان المستضعفين والدعوة إلى المواءمة بين التشريعات والممارسات من جهة وأحكام الدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلدان المنطقة من جهة أخرى.

- شكّلت منظمة معنية بحقوق الإنسان تحالفاً للمجتمع المدني يتألف من ثلاثين جمعية واللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد أدى التحالف دوراً رئيسياً في الحوار العام في تونس للمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام، وذلك ضمن سياق غير مؤاتٍ، إذ أعرب رئيس الجمهورية، مدعوماً بحركة واسعة على شبكات التواصل الاجتماعية وفي الشارع، عن دعمه لإعادة العمل في هذا العقوبة، وذلك في أعقاب جريمة قتل ذهبت ضحيتها شابة في سبتمبر/ أيلول 2020. وبفضل الجهود الجماعية المستمرة، أعادت وسائل الإعلام الحجج التي عرضها المجتمع المدني لإلغاء عقوبة الإعدام، ووجهت رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية، وقد أدى ذلك إضافة إلى جهود أخرى، إلى إجراء تصويت في البلد لتأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف العمل بعقوبة الإعدام، والذي صدر في 16 ديسمبر/ كانون الأول.
- بعد اعوام من المناصرة بقيادة تحالف للجمعيات ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، عدّل مجلس الوزراء المصري القانون في 20 يناير/ كانون الثاني 2021 حيث فرض عقوبة السجن لمدة 20 سنة (مقارنة مع 7 سنوات في السابق) في إطار الجهود للقضاء على هذه الممارسة. كما حظرت التعديلات على الأطباء وغيرهم من الموظفين الطبيين المشاركة في هذه الممارسة، وفرضت عقوبة بإيقافهم عن ممارسة المهنة لمدة خمس سنوات، كما يواجه الفرد الذي يطلب تنفيذ هذه الممارسة عقوبة السجن. ورغم أن الحملات المستمرة والإجراءات القانونية التي نفذها المجتمع المدني تدل على الإنعكاس الإيجابي التي يمكن أن تؤديه على حقوق النساء، ما زال غير معروف ما إذا كان سيتم تنفيذ القانون، وحماية الشهود، وتنفيذ الإصلاحات التعليمية.

- طوّرت منظمة محلية ناشطة في بلدة تالة بتونس مشروع قانون بديل وتوصيات بشأن مشروع القانون الذي قدمته الحكومة بخصوص حقوق المرضى والمسؤولية الطبية، وأكدت التوصيات على الحاجة إلى تقليص التفاوت بين المناطق في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، وعلى وجوب إضفاء الانسجام على الضمانات المفروضة على المؤسسة الصحية العامة والخاصة. سيتم تقديم مقترح القانون لمجلس نواب الشعب في 2021.
- تشكّل تحالف جديد في 15 ديسمبر/ كانون الأول يدعى "المؤتمر الوطني الشعبي للإنقاذ" الذي يضم جهات فاعلة متنوعة بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والاتحاد الوطني للنساء التونسيات، والهيئة الوطنية المحامين، والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، إضافة إلى شخصيات عامة وأحزاب سياسية تقدمية، يهدف إلى تجاوز فشل مبادرات الحوار الوطني، وذلك من خلال تزويد المواطنين، لا سيما في المناطق النائية، بإطار للمساهمة بتقديم بدائل وحلول لإنهاء الأزمة السياسية والاقتصادية غير المسبوقة في تونس.

مع ذلك، يجب ألا تُخفي النتائج الواردة أعلاه التهديدات الكبيرة والصعوبات المالية التي تواجه المجتمعات المدنية في المنطقة، والتي تفاقمت من جراء الأزمة الصحية:

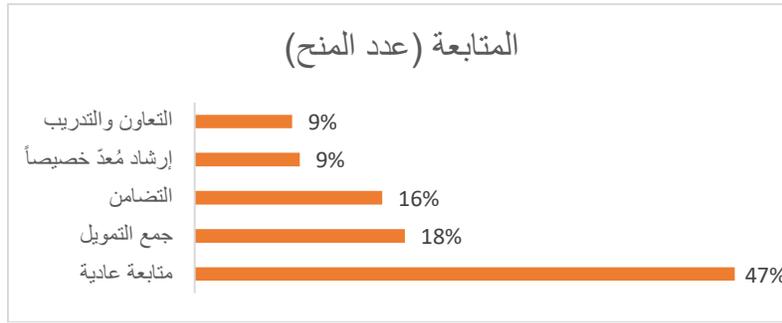
- التهديدات: أفاد العديد من أعضاء جماعات المجتمع المدني التي تم دعمها بأنهم واجهوا صعوبات أمنية متزايدة، وتهديدات واعتداءات بسبب أنشطتهم المؤيدة للديمقراطية وحقوق الإنسان وعلاقتهم مع هيئات أجنبية، وذلك في كل من مصر، والجزائر، ولبنان، وسوريا. كما أفاد المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان بتصاعد وتيرة التهديد من قبل أجهزة أمن الدولة، في المحاكم وفي منازلهم.
- الصعوبات المالية: تمكنت فقط نصف الجماعات التي تم دعمها من الحصول على تمويل إضافي لمواصلة أنشطتها في المستقبل. علاوة على ذلك، أفاد عدة شركاء من مصر وفلسطين وتونس بأن تحويلاتهم البنكية جُمّدت أو غُلّقت. كما واجه الشركاء السوريون صعوبات متزايدة في فتح حسابات بنكية في الخارج وتوجيه التمويل إلى سوريا، بينما لم يعد بوسعهم استلام موارد عبر النظام المصرفي في لبنان. وإضافة إلى التضخم الشديد، أدى الانخفاض الكبير في سعر العملة المحلية إلى تعقيدات في تحويل الدفعات للفاعلين في المجتمع المدني في سوريا ولبنان. ورغم أن جميع الأموال وصلت إلى المستفيدين في نهاية المطاف، إلا أن هذا الأمر يثبت حاجة مستمرة إلى استحداث وسائل ملائمة لمواصلة دعم حركة المجتمع المدني المستقلة في المنطقة في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

وختاماً، واجه عدة عاملين في منظمات غير حكومية خلال السنة اتهامات بارتكاب مضايقات أو اعتداءات جنسية. ونظراً لالتزام المؤسسة الأورو-متوسطية بتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعدالة، فقد راقبت عن كثب الحالات التي نشأت وعمليات التحقيقات الجارية. كما بدأت بتطوير سياسة للحماية من المضايقات الجنسية والاستغلال والإساءات الجنسية ومنعها ومعالجتها في مكان العمل وفي العلاقات مع الفاعلين في المجتمع المدني المحلي، لتوجيه التدخلات والممارسات المستقبلية في هذا المجال.

### 3- أنشطة المتابعة المُعدّة خصيصاً

تهدف المؤسسة إلى التكيف مع العمليات التحولية الجديدة والمستمرة على المستوى المجتمعي، والمساهمة في نشر واستدامة أنشطة شركائها المحليين على المدى البعيد.

وبغية الاستجابة إلى الاحتياجات المتنوعة، غير الاحتياجات المالية، والتي أعرب عنها الشركاء المحليون، قامت المؤسسة بأنشطة متابعة مُعدّة خصيصاً لاحتياجات المنظمات، بغية تطوير مهارات شركائها وتوسيع تعاونهم واتصالاتهم مع شركاء فنيين وماليين آخرين، كما هو موضح في الشكل أدناه. كما شاركت في اجتماعات دورية مع شركاءها المحليين شركاء دوليين، إضافة إلى تنفيذ زيارات ميدانية، وإن كان على نطاق محدود بسبب القيود على السفر، لتكوين فهم أفضل للتحديات التي يواجهها المجتمع المدني، وأفاقه، وديناميات التمويل في عام 2020.



وبخصوص أنشطة **التعاون والتدريب**، شجعت المؤسسة 13 من شركائها على نسج روابط مستدامة مع جمعيات ومؤسسات تعمل على مواضيع مماثلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية و/أو للاستفادة من تدريبات محددة تهدف إلى تعزيز أنشطتهم. فمثلاً، شجعت المؤسسة قائدة جمعية سورية على المشاركة في دروس عبر الإنترنت حول سياسات اللاعنف بالتعاون مع الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الإنسان (AUNHOR) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وتمكنت جمعية أخرى من الحصول على تدريبات من منظمة 'صحافة حرة غير محدودة' (FPU) حول الأمن الرقمي، والمحاسبة، والتصوير الفوتوغرافي، والفيديو. ووجهت المؤسسة نصيحة إلى جمعيات أخرى لإدماج احتياجات التدريب ضمن الميزانيات التي تقدمها إلى المؤسسة الأورو-متوسطية، وذلك لمساعدتها في تعزيز قدراتها وتوسيع آفاق استدامتها في المستقبل.

وبخصوص أنشطة **الإرشاد المُعدّة خصيصاً**، شجعت المؤسسة 14 جماعة حديثة التأسيس على صياغة خطط عمل ومقترحات لتمكين المؤسسة من الاستجابة استراتيجياً لاحتياجاتها، وكذلك تزويدها بمشورة استراتيجية حول الإدارة الديمقراطية للجمعيات، وأوجه التعاون المحتملة لتبادل الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ المشاريع وإعداد التقارير.

وقد ساهمت المؤسسة أيضاً في إثبات أوضاع 25 شريكاً محالياً يواجهون أخطار، وتوجيههم نحو منظمات إقليمية ودولية معنية بتنفيذ أنشطة تضامن ومناصرة بغية تزويدهم بحماية طويلة الأجل. فمثلاً، شاركت المؤسسة في مكالمات شهرية للتنسيق مع اثني عشر شريكاً دولياً لدراسة ومعالجة طلبات الانتقال العاجل والمؤقت من مدافعين مصريين معرضين للخطر. كما شاركت في تنظيم مشاورات أجرتها الأورو-متوسطية للحقوق ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتطوير نهج مشترك لدعم قدرة حركة المجتمع المدني المصري على

<sup>12</sup> نظمت المؤسسة زيارة ميدانية إلى شمال غرب تونس في مارس/ آذار، حيث تمكنت من مقابلة 8 منظمات محلية في القصرين وجندوبة وعين دراهم وتستور، وزيارة ميدانية إلى لبنان في ديسمبر/ كانون الأول، حيث قابلت 17 منظمة مجتمع مدني لبنانية وسورية في بيروت وصيدا وصور.

الصمود ضمن سياق القمع الجاري. شاركت المؤسسة أيضاً في عدة اجتماعات بين منظمات غير حكومية دولية ومنظمات جزائرية لتنسيق أنشطة التضامن على امتداد السنة، كما قدمت نصائح للبرلمان الأوروبي بخصوص الفاعلين من المجتمع المدني الذين بوسعهم تقديم شهادات حول التطورات المحلية قبل إقرار [القرار العاجل](#) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 الذي يركز على "الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في الجزائر".

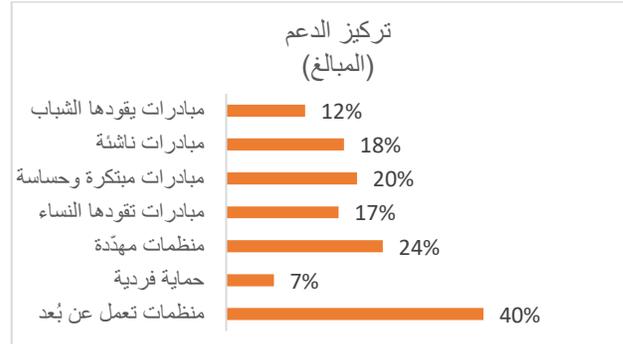
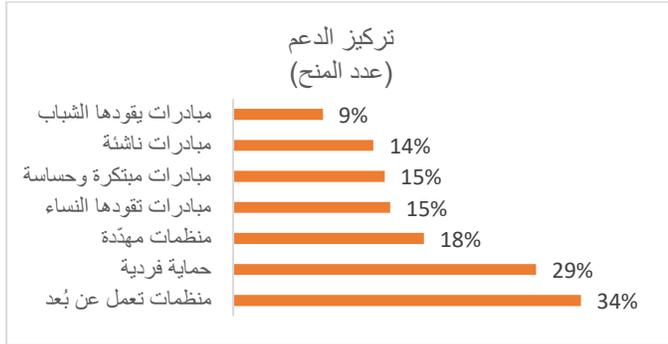
وفيما يتعلق بجمع التمويل، سبّرت المؤسسة تبادل الاتصالات، وإضطلعت بدور الوسيط، وأرسلت قائمة بالجهات المانحة المحتملة و/أو ساعدت في صياغة طلبات تمويل لـ 28 شريكاً. فمثلاً، تمكنت جمعية سورية معنية بحقوق المرأة من تجنب تعليق أنشطتها من خلال الحصول على منحة مستعجلة من مؤسسة شريكة (صندوق العمل العاجل لحقوق الإنسان للمرأة) وذلك للانتقال إلى خارج قرية ماريان، وإقامة شراكة جديدة مع مؤسسة نسائية دولية أخرى (الصندوق العالمي للمرأة). علاوة على ذلك، حافظت المؤسسة على تبادل منتظم مع مؤسسات ذات توجهات مماثلة، وذلك عبر تبادل ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، والصندوق العالمي لحقوق الإنسان، ومنظمة الدعم الإعلامي الدولية، وصندوق سيغريد راوزينغ، ومؤسسات المجتمع المفتوح، والصندوق الأوروبي للديمقراطية. وبفضل هذه الإحالات والتبادلات المنتظمة، حصل 54% من المنظمات غير الحكومية الشريكة للمؤسسة على موارد إضافية لمواصلة أنشطتها.

مع ذلك، واجهت المؤسسة نفسها بعض التحديات بسبب الجائحة، من بينها تأخير توجهها الاستراتيجي لتقديم مساعدة إضافية للمنظمات غير الحكومية التي تعمل من المنفى من خلال تنظيم معتكفات تدريبية/ طارئة مكثفة، وإجراء مناقشات تعاونية بشأن مسارات تعزيز الموارد الداخلية للمجتمع المدني في تونس.<sup>13</sup>

#### 4- استعراض كمي للتدخلات

توفر الأشكال التالية استعراضاً كمياً لتركيز المنح في عام 2020.

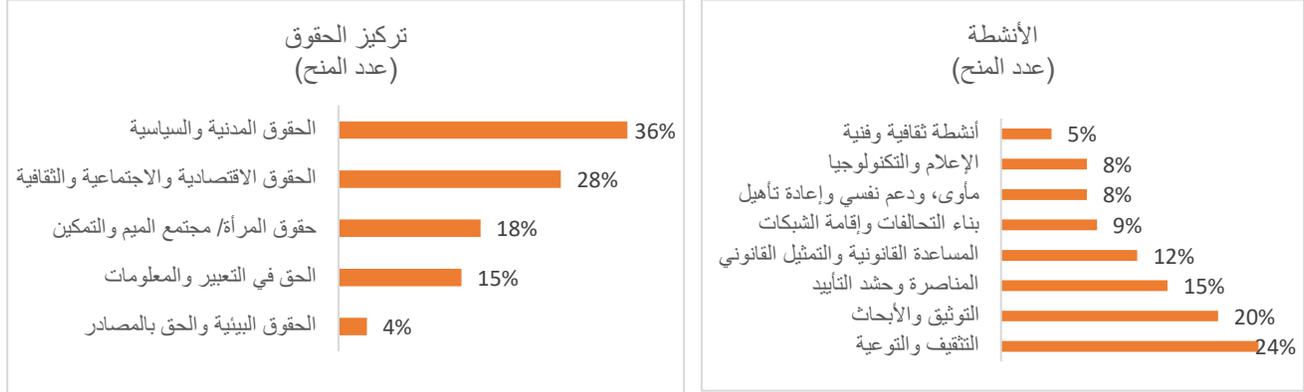
#### 1-1 تركيز الدعم



حُصصت حصة كبيرة من المنح لمدافعين أفراد (ولكن مبالغها كانت أقل) ولمنظمات يواجهون خطراً (47%) ولمبادرات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق نائية/ معزولة (34%) بسبب محدودية قدرتها على الوصول إلى شبكات الدعم. بلغ معدل قيمة جميع المنح (المستعجلة والتشغيلية) 16,767 يورو، وظل ثابتاً مقارنة مع سنة 2019.

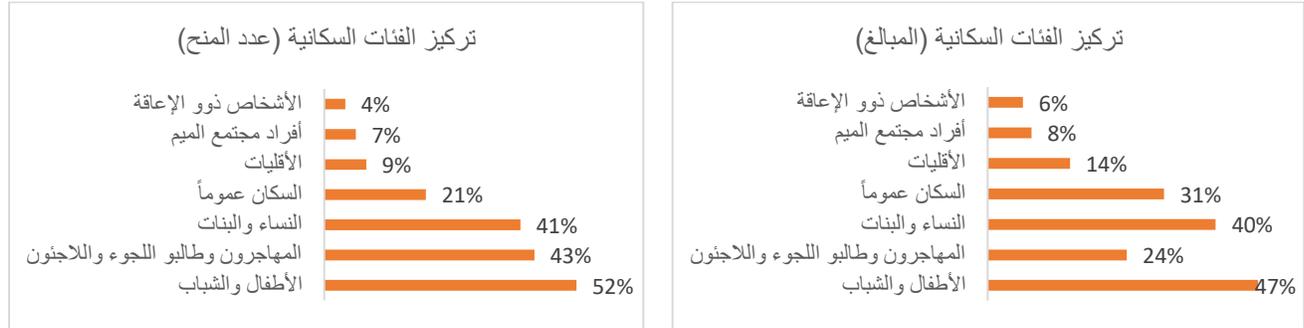
<sup>13</sup> رغم تحديث الدراسة بخصوص التمويل الداخلي في تونس وإجراء اجتماعات متابعة مع خبراء رئيسيين ومع ممثلين عن الدولة والقطاع الخاص في يناير/ كانون الثاني 2020، تأجل نشر النتائج وعقد ندوة نقاشية بالتعاون مع المجتمع المدني، وذلك بسبب الإغلاقات الناجمة عن الجائحة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد ورقة سياسات تحلل تمويل منظمات المجتمع المدني عبر موارد داخلية، وتتضمن 16 توصية عملية موجهة إلى المسؤولين الرسميين والقطاع الخاص. وينوي مجلس أمناء المؤسسة الأوروبي-متوسطة استئناف هذه التبادلات في نهاية عام 2021 وبداية عام 2022.

#### 2-4- تركيز الحقوق والأنشطة



ظل التركيز المواضيعي الرئيسي للمنظمات غير الحكومية الشريكة للمؤسسة هو الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. أما الأنشطة التكميلية في مجالات التثقيف، وإقامة التحالفات، والمناصرة، والتي تُعد محفزاً رئيسياً للإصلاح والتحول في مجال حقوق الإنسان، فتمثل الحصة الأكبر من الأنشطة (47%) التي نفذها الحاصلون على منح المؤسسة. كما يتم تشجيع هذه الإصلاحات والتحويلات أيضاً عبر الأنشطة الإعلامية والثقافية والفنية، وذلك كبديل عن الأدوات التقليدية للوصول إلى جمهور أوسع، خصوصاً الشباب (13%). وفي منطقة تشهد ديناميات وطنية مختلفة، هدف جزء كبير من الأنشطة التي نفذها شركاء المؤسسة إلى توثيق الانتهاكات، وتوفير المساعدة، والسعي لتحقيق العدالة والإنصاف للضحايا. وشكلت هذه الأنشطة والتي تجري خصوصاً في بيئات معادية، 40% من جميع الأنشطة التي نفذها شركاء المؤسسة.

#### 3-4- تركيز الفئات السكانية



يُعد الشباب والنساء المستفيدين الرئيسيين من أنشطة دعم المؤسسة بسبب دورهم الرئيسي في مجتمعاتهم وفي العمليات الديمقراطية. وتُعتبر حماية حقوقهم وتعزيز قياداتهم ذات أهمية حاسمة في بيئة إقليمية تشهد تمثيلاً متدنيًا لهذه الفئات في عمليات اتخاذ القرارات في المجال السياسي والجمعياتي. لذا يشكل النساء والشباب 52% و41% على التوالي من المستفيدين، وقد خصصت المؤسسة تمويلاً لجماعات ومنظمات غير حكومية استناداً إلى التمثيل الكافي للنساء في قياداتها. علاوة على ذلك، ونظراً للوضع الهش للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، ظل دعمهم من جوانب التركيز الرئيسية لتدخلات المؤسسة (43%)، بما في ذلك المنظمات المجتمعية التي تهدف إلى حماية حقوقهم ودعم إدماجهم الفعال في بلدان المنطقة.

#### 5- قضايا تنظيمية

## 5-1- الإدارة الداخلية

يتألف **مجلس أمناء** المؤسسة من اثني عشر عضواً يعملون على أساس تطوعي، وقد ظل دون تغيير في عام 2020. مع ذلك، عمل المجلس بتكليف طريقة عمله الداخلي من خلال تكثيف الاجتماعات والتبادلات عن بعد للمحافظة على أعلى مستوى من التماسك والاستجابة والدعم. وقد عقد المجلس ست اجتماعات لمناقشة استراتيجية المؤسسة، والتوجهات البرمجية والمالية، ودراسة الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية. وإضافة إلى هذه الاجتماعات، تمت استشارة أعضاء المجلس بصفة تناوبية للموافقة على الطلبات المستعجلة، كما عقدوا، كل في بلده الأصلي، لقاءات مع شركاء محليين.

وأثناء تكليف أساليب التشغيل، انتهز مجلس الإدارة الفرصة لمراجعة سياساته وإجراءاته. وتم تحديث ترتيبات برمجيات المحاسبة وإجراءاتها (بما في ذلك عمليات رقمية) وكذلك الدليل المالي للمؤسسة. كما تم استعراض أسلوب المنح واتفاقيات التمويل مع الشركاء المحليين، إضافة إلى تطوير سياسة شاملة للخصوصية، وسياسة للحماية من المضايقات الجنسية والاستغلال والإساءات الجنسية ومعالجتها ومنعها، خصوصاً في مواجهة تزايد الإبلاغ عن مثل هذه الحالات في منظمات المجتمع المدني، وكذلك استحداث آلية خارجية للشكاوى. وسيتم إنجاز هذه السياسات ونشرها في عام 2021.

يساعد مجلس الأمناء في عمله الأمانة العامة للمؤسسة، وتتألف من 10 موظفين متفرغين ومستشار بدوام جزئي، وذلك بقيادة فريق الإدارة المؤلف من مديرة برامج ومدير مالي. وفي بدايات مارس/ آذار، قرر مجلس الأمناء توظيف مساعد إقليمي لدعم فريق البرامج في متابعة العدد المتنامي من الطلبات المستعجلة.

جددت المؤسسة الأورو-متوسطة شراكتها مع المنظمة التي أسستها، الأورو-متوسطة للحقوق. وتتضمن الشراكة جملة من الأمور من بينها مشاطرة المكاتب والتكاليف المرتبطة بذلك وكذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات.<sup>14</sup>

## 5-2- الشراكات المالية

عهد تسعة مانحين للمؤسسة بحوالي 3.1 مليون يورو للمساهمة في أنشطتها في عام 2020.<sup>15</sup> ووقّعت المؤسسة اتفاقيات شراكة جديدة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومؤسسات المجتمع المفتوح وصندوق الأخوة روكفلر.

- بلغت قيمة الدعم الأساسي 1.3 مليون يورو (41%)، وقدمته بصفة خاصة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي،<sup>16</sup> وصندوق سيغريد راوزينغ، ومؤسسات المجتمع المفتوح.<sup>17</sup>
- بلغت قيمة دعم البرامج 1.8 مليون يورو (59%)، وقدمته الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، والإدارة العامة للجوار ومفازات التوسع التابعة للاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الدانمركية، ووزارة الشؤون الأوروبية والخارجية الفرنسية، وصندوق الأخوة روكفلر، والصندوق الوطني للديمقراطية.

## 5-3- التقييمات الخارجية

خضعت المؤسسة، سواءً بصفة مستقلة أو بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى، لأربعة تقييمات خارجية في عام 2020 أجرتها وزارة الشؤون الأوروبية والخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الدانمركية، و**آلية الاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان** (ProtectDefenders.eu). وفيما يلي مقتطفات من التقييم الخارجي الذي أجرته آلية الاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تعد المؤسسة عضو فيها، وقد تم تقييم أنشطة المؤسسة في سوريا:

"يشكل النطاق الواسع لخبرات الشريك (المواضيعية والجغرافية) عاملاً مهماً في نجاح الآلية. حيث أدت الشبكات والتواصل مع المدافعين عن حقوق الإنسان في الميدان إلى توسيع نطاق انتشار الآلية".

<sup>14</sup> وُضعت هذه الترتيبات في عام 2005 لتقليص التكاليف الإدارية للمنظمتين إلى الحد الأدنى.

<sup>15</sup> بالمقارنة مع عام 2019، ازدادت الميزانية التشغيلية للمؤسسة بمقدار 18%.

<sup>16</sup> ضمن الدعم الأساسي، يغطي الدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي المنح المتعلقة بجميع البلدان التي تنشط المؤسسة فيها، إلا إذا كانت تقع خارج قواعد المساعدة الإنمائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية-مديرية التعاون الإنمائي الأوروبية.

<sup>17</sup> ضمن الدعم الأساسي، يغطي الدعم من مؤسسات المجتمع المفتوح المنح المتعلقة بجميع البلدان التي تنشط المؤسسة فيها، فيما عدا البلدان التي تفرض الولايات المتحدة عليها عقوبات شاملة.

"استجابات الآلية إلى عدد من أوضاع الأزمات - مثلاً، في سوريا - حيث وفرت مصدراً فريداً للمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذه السياقات، كان التحقق صعباً وتطلب وقتاً طويلاً، فيما تكون تكلفة الخطأ عالية من الناحية السياسية. ولكن رغم هذه التحديات، تمكنت آلية الاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من ممارسة مستوى عالي من العناية الواجبة بسبب الشبكات الواسعة للشريك ورواه فيما يخص التطورات الميدانية".

"وعزت إحدى المستفيدات السوريات التي تلقت منحة (من المؤسسة) قرارها بمواصلة عملها في مجال حقوق الإنسان إلى المنحة التي حصلت عليها: يحتاج المرء لأشياء كثيرة، فالعمل غير ممكن هنا، وثمة أمور كثيرة تشكل مصدراً للقلق، وليس بوسع المرء معرفة ما إذا كان سيعود أم لا - فالأمر يمثل عبئاً كبيراً من الناحية العاطفية. لذا، فقد ساعدني التمويل مساعدة كبيرة. وشعرت بالاستقرار لعدة أشهر، وأصبحت حرة فيما أفعله حالياً. فمن خلال التمويل، يمكنني البقاء (في لبنان) والتمتع ببعض الاستقرار والتفكير فيما إذا كنت سأتوجه إلى بريطانيا أم البقاء هنا. وقد قررت البقاء وتأسيس منظمة غير حكومية".

وثمة مبادرة بقيادة سورية تهدف إلى دعم الناجين من الاحتجاز في سوريا، وكانت تكافح للبقاء باستخدام منح قصيرة الأجل قبل أن تحصل على منحة من المؤسسة الأوروبي-متوسطة. و"لم يتوفر للمبادرة أي خيار" بوصفها منظمة حديثة التأسيس؛ "وكان هناك العديد من القيود (على التمويل) إذ ما من أحد يريد العمل في سوريا أو العمل على موضوع المحتجزين في سوريا على اعتبار أنه موضوع سياسي". وأوضح مدير المبادرة أهمية المنحة وما الذي تمكنت المبادرة من إنجازه نتيجة لها: "في المرحلة الأولى، أي فترة 7-8 أشهر، لم تتمكن من القيام بأي شيء - سوى بعض الإجراءات الورقية الشكلية ودعم الناجين في تركيا. وفي السنة التي حصلنا فيها على المنحة، توسعنا إلى سوريا، وعينا مسؤول اتصال، وتمكننا من البدء في إقامة شبكة من الناجين وتوسيعها ... وقد ساعدتنا [المنحة] في الاستمرار لمدة سنة، وتمكننا من النمو بما يكفي وحصلنا على منحة لمدة 3 سنوات. ومن دون المنحة، ما كان بإمكاننا البقاء. فقد منحتنا المنحة شرعية".

وصدرت توصيات محددة عن هذه التقييمات تتألف من تطوير مصفوفة مخاطر بشأن سوريا، وإضفاء الصفة الرسمية على مدونات محددة بشأن السلوك، وتوصيات أخرى، سبتناولها مجلس أمناء المؤسسة خلال سنة 2021.

#### **4-5- تدقيق الحسابات**

ظلت شركة ديلويت تدقق حسابات المؤسسة لأكثر من 10 سنوات، وقرر مجلس الأمناء في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 الاستعانة بشركة أخرى لتدقيق الحسابات وفقاً لسياسة التناوب. وبعد إجراء تنافسي للشركات، عيّن المجلس شركة (BDO) لوظيفة التدقيق الخارجي للحسابات بموجب المعايير الدولية لتدقيق الحسابات، ووفقاً للمتطلبات الإضافية التي تنطبق في الدانمرك.

تتوفر البيانات المالية المدققة للمؤسسة على [موقعها الإلكتروني](#).

## ملحق: استعراض لطلبات التمويل

### 1- عدد الطلبات

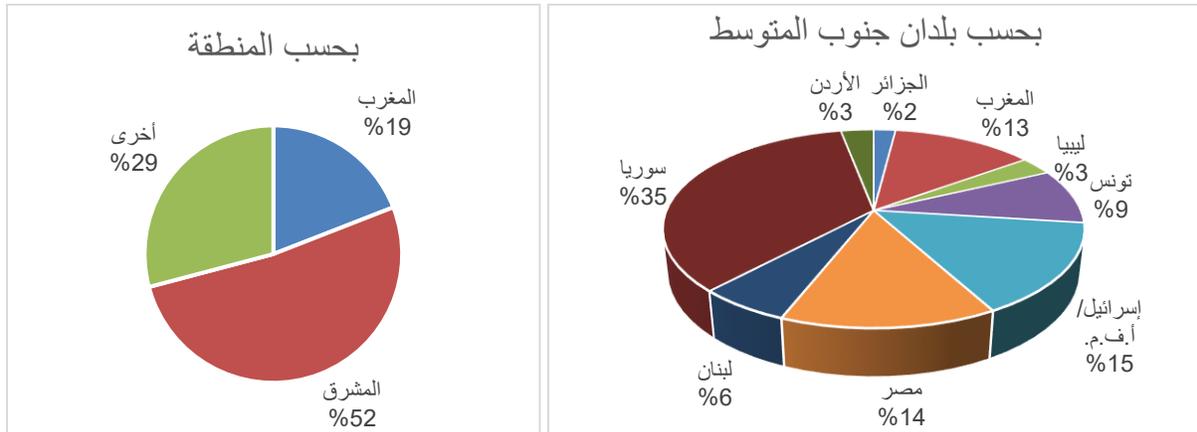
تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية واستعرضت 761 طلباً واستفساراً للحصول على منح (بزيادة 53% مقارنة بعام 2019).

عدد الطلبات والاستفسارات المستلمة: حسب النوع		
مستعجل	279	37%
عادي	285	37%
استفسار	197	26%

صدرت موافقة على 18% من الطلبات وبلغ مجموعها 2,319,907 يورو، وثمة 11% منها ما زال قيد التقييم بحلول نهاية عام 2020.

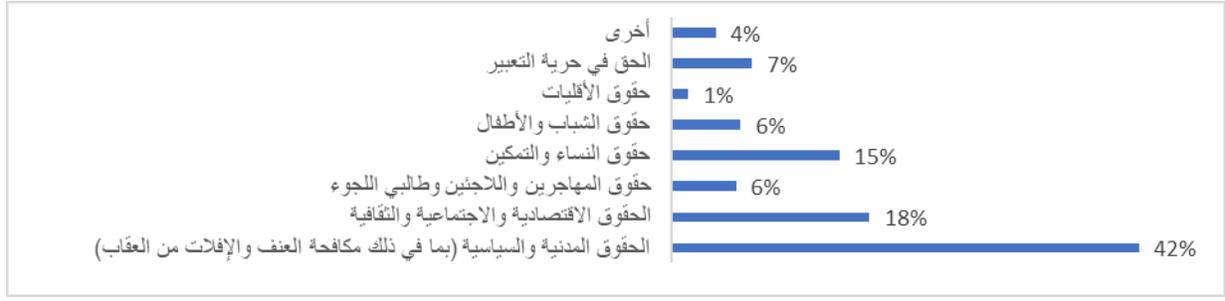
### 2- التوزيع الجغرافي

تلقت المؤسسة ما مجموعه 538 طلباً واستفساراً من منطقة جنوب البحر المتوسط (وتمثل 71% من مجمل الطلبات المستلمة)، ومعظمها ورد من سوريا، وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصر، والمغرب.



### 3- الحقوق والفئات السكانية التي تم التركيز عليها

تعاملت الطلبات بصفة رئيسية مع تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والدفاع عنها، حسبما يوضح الشكل أدناه. وتم تقديم 13% منها من قبل فاعلين من المجتمع المدني يواجهون أخطاراً وصعوبات إضافية بسبب أزمة كوفيد-19.



#### 4- أسباب الرفض

فيما يلي قائمة بالأسباب الرئيسية وراء اعتبار الطلبات المستلمة غير مستحقة للمنحة:

- ◀ عدم توافق المقترح مع **المعايير** الرئيسية للمؤسسة (أي الصفة كمدافع، وطبيعة المقترح، وضرورة الطلب، ونهج مقدم الطلب)، وورود توصيات خارجية سلبية. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **22%** من مجمل المقترحات المرفوضة.
- ◀ وقوع الأنشطة المقترحة خارج الولاية الجغرافية للمؤسسة، أي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **29%** من مجمل المقترحات المرفوضة.
- ◀ طلبات تماشت مع المعايير ولكنها رُفضت لأن مقدم الطلب لم يكن يواجه تهديدات، أو لأن بإمكانه الوصول إلى آليات دعم أخرى (مثلاً، بوسع الصحفيين الحصول على دعم من مؤسسات معينة)، أو لأن أنشطة مقدم الطلب أو أدائه لم يكن موثقاً. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **49%** من مجمل المقترحات المرفوضة.

قدمت الأمانة العامة المشورة لطالبي التمويل الذين لا تندرج طلباتهم ضمن إختصاص المؤسسة ووجهت **3%** منهم إلى شركاء ومانحين آخرين. وقد تم تقديم هذه الخدمة، تحديداً، في الحالات التي واجه فيها المدافعون أخطار وشبكة في مناطق أخرى.

#### 5- متوسط المدة الزمنية للردود

كقاعدة عامة، تهدف المؤسسة إلى التوصل إلى قرارات سليمة وسريعة فيما يخص الطلبات التي يتم استلامها، وفي نفس الوقت تقر المؤسسة بأن التقييم قد يتطلب مدة أطول في المناطق المتوترة والسياقات الحساسة، من قبيل سوريا.

يبين الجدول التالي متوسط الفترة الزمنية الواقعة بين استلام الطلب والرد عليه من قبل المؤسسة:

معدل المدة <sup>18</sup>	للإجابة <sup>19</sup>	للقرار <sup>20</sup>
الاستفسارات	يوم واحد	لا ينطبق
الطلبات المستعجلة	4 أيام	24 يوماً
الطلبات العادية	16 يوماً	75 يوماً

<sup>18</sup> حُسب معدل الفترة استناداً إلى 80% من الطلبات والاستفسارات التي وردت في عام 2020.

<sup>19</sup> تُجري الأمانة العامة استعراضاً للعناية الواجبة بخصوص كل طلب تتلقاه. وهذا يشمل أولاً طلب معلومات من الممكن أن يقدم الطلب لم يوفرها، وعقد مناقشات مع مقدمي الطلبات للتعرف عليهم أكثر، وجمع المعلومات المفقودة لتعزيز الفهم بشأن الوضع ومدى وثاقه صلة الطلب.

<sup>20</sup> يتخذ مجلس الأمناء كافة القرارات بناء على الطلب واستعراض العناية الواجبة الذي تؤديه الأمانة العامة. علاوة على الإجابة الأولية والتبادل الأولي، تُجري الأمانة العامة تفحصاً عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لجميع مقدمي الطلبات لتحليل المحتوى والتعرف على الوضع، والأخلاقيات، والسجل التاريخي، كما تتواصل مع معرفين موثوقين للحصول على معلومات إضافية وللحد من خطر انتهاك العقوبات، خصوصاً في مناطق النزاعات، والتي توجه إليها معظم المنح.